تاريخ الإرسال: 2019/04/14 تاريخ القبول:2019/06/16

تدبير الاختلاف العقدي بين المسلمين في فكر الشيخ إبراهيم بيوض

Doctrine Diversity Management between Muslims in the mind of Sheikh Ibrahim Bayoud

أ.محمد طباخ
جامعة باتنة –1 (قسم العقيدة– كلية العلوم الإسلامية)
Tebbakh7@gmail.com
د.العربي بن الشيخ
جامعة باتنة –1 (قسم العقيدة – كلية العلوم الإسلامية)
Bclarbi@yahoo.fr

مُلخّص البحث

تهدفُ الدراسة إلى محاولة استنطاق تجربة الشيخ إبراهيم بيوض في تدبير الاختلاف العقدي بين المسلمين باعتبارهِ عالما جزائريا ومن رواد النهضة الإصلاحية، وكذا معاينة دورهِ الإصلاحي وتقريبه بين المسلمين، وقد تلخصت منهجيته في الثلاثية التالية: الضوابط العلمية، أخلاقيات البحث، الآليات العملية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشيخ بيوض استطاع أن يضيف لبنة في صرح وحدة الأمة ولم يكن وحدويا ملغيا للفوارق المذهبية، ومنهجُه متسمٌ بالبعد العملي، كما أوصت الدراسةُ الباحثين بضرورة استخلاص مناهج علماء الأمة في مجال تدبير الاختلاف العقدي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: تدبير، اختلاف، عقدي، إبراهيم بيوض.

Abstract:

This study aims at examining Sheikh Ibrahim Bayoud's experience of doctrine diversity management between Muslims, because he is considered as an Algerian scientist and a reform advertiser; Furthermore, to investigate his reform ability and bring it closer between Muslims. His methodology have been

summarised in the three following points: the scientific constraints, the morals of research, and the practical mechanisms. The results of this study have showed that Sheikh Bayoud managed to add a brick to the structure of the nation's unity. He was not rigid or cancelling differences between Islamic schools. His method is also characterized by practicality. This study also recommended researchers for the necessity of extracting the methods of the nation's scientists in the field of Islamic doctrine diversity management.
Keywords: Management, Diversity, Doctrine, Ibrahim Bayoud

مقدمة

العقيدة الإسلامية في المنظومة الإصلاحية للشيخ إبراهيم بيوض[1] لها مكانة خاصة وعناية مركزة؛ إذ يتبين لنا ذلك بجلاء من خلال جهوده العلمية كتفسيرِهِ "في رحاب القرآن"، والدعوية كندائه في لقاء جماهيري "فما كان لأحد أن يكفر الآخر أو يعاديه"[2]، وقد أعلن لأمة الإسلام مُلَمْلِمًا شتاتها أَنَّ "المسلم أخو المسلم في أطراف الصين وأطراف الهند، أو أينما كانوا في جهة من جهات الدنيا، وهم يُعتبرون جماعة واحدة يضمُّهم طريق واحد وهدف واحد"[3]، وإذا أقبلنا من مناهجه التعليمية "فتراه يعتني بالتوحيد فيجعله أول ما يحفظ الصغار مع السور الأولى من القرآن وهم في الحداثة دون البلوغ، ثم تكون أول ما يدرسون إذا كانوا في المراهقة قبل البلوغ، ثم يدرسون العقيدة في كتب الفقه الكبرى بنحو فلسفي، ويدرسونها في كتب علم الكلام إذا كانوا في الطبقات العليا ... وذلك حتى لا يستطيع الجهل والاستعمار فيها شيئا"[4].

ونرى تفاعله وتحمسه الشديد للعقيدة الإسلامية أكثر حين نَقْضِهِ فكرةَ الأستاذ أحمد حسن الزيات القائلة بأفضلية مقومات الوحدة الناصرية –جمال عبد الناصر– على الوحدة المحمدية القائمة على العقيدة المتحولة[5]، وكان ردُّهُ بقوله: "أين هي هذه الوحدة الناصريَّة من وحدة محمَّد المبنيَّة على العقيدة؟ وهل هناك شيء في الدنيا يتمُّ من غير عقيدة؟ أم تظنُّ أنَّ العقيدة هي هذه الشعارات التي يحملها الناس في

اللافتات ويصرخون بها؟ أو ليست عقيدة محمَّد متغلغلة في كلِّ جزء من أجزاء الحياة اليوميَّة للإنسان؟ ثمَّ إنَّ هذه الوحدة التي تتبجَّح بها متى تحقَّقت؟ وكم مرَّ عليها حتَّى تعتقد أنَّها ضمنت لنفسها البقاء؟ على أنَّ هذه الوحدة لم توجد ولم تخلق مطلقًا"[6].

وانطلاقا مما سبق يظهر لنا بوضوح أن الشيخ بيوض قد اتخذ من العقيدةِ الإسلامية منصة متينة لصياغة رؤيته الإصلاحية –الفكرية والاجتماعية– وقد ربى عليها وبها جيله، وذلك لما امتلكته من مقومات الدين والحضارة، ومن شمولية ووضوح وواقعية، ولكنَّ الإشكالية المنقدحة في الأذهان ونحنُ نستكشفُ مسيرته الدعوية العلمية هي أنه إذا استطاع الشيخ بيوض في حركته الإصلاحية أن يصلَ إلى خطابٍ إسلامي على مستوى قطر الجزائر يستقطب أطيافه في ظِلِّ تمذهب عقدي –إباضية وأشاعرة– فما هي معالم منهجية تعامله مع الاختلاف[7] العقدي الحاصل بين المسلمين؟

منهجنا البحثي في صياغة منهجية الشيخ بيوض في التعامل مع الاختلاف العقدي سيكون بالمنهج الاستقرائي في تتبعِ الجزئيات والنُّصُوصِ والأفكار المرتبطة بالموضوعِ والمحيطة بِهِ من جوانب أُخْرَى من خلال سلسلة التفسير "في رحاب القرآن" بصفة أكبر، وذلك فيما تعلق بآيات العقائد، وبصفة أقل بعض الأعمال المنجزة عنه، ثم انتهجنا المنهج التحليلي في دراستها وتمحيصها ومدى ارتباطها ببعضها، وبعدئذٍ محاولةُ تقسيمِها إلى محاورَ رئيسيةٍ تصوغ الموضوع في نهايته، وتحاول الاقتراب إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.

والدواعي الملحة لدراسة هذا الموضوع في هذا الوقت الراهن نجملها في النقاط التالية:

- لا يزالُ الخلافُ العقديُّ بين المسلمين من الحواجز المعيقة عن التقدم الحضاري والتواصل بين أبناء المذاهب الإسلامية، والسببَ الشرعي لدى البعض للتطاحن والتقاتل وإشعال نيران العداوة بين أتباع النبي محمد ﷺ، ولا أدل على ذلك ما نشهده من الواقع الدموي التكفيري بين مواطني الدولة الواحدة، والأمرُ الذي يستدعي للنَّظَر أكثر حينَما يستشري داءُ شنآن الخلاف العقدي في بعض أوساط

النخب العلمية بالجامعات الإسلامية والملتقيات، والذين يمثلون صفوة المجتمع وسراته، ويتساءل الإنسان مع نفسه: "العقيدةُ التي كانت أساس توحيد بالأمس كيف تصبح أداة تفريق اليوم"[8]، فهنا تصبح المعالجة العلمية لهذه الإشكالية ضروريةً وواجبةً.

- ضرورة تكثيف الجهود العلمية والميدانية النوعية بمختلف مجالاتها –فكرية اجتماعية سياسية– لتعزيز التماسك الاجتماعي بين أبناء الدولة الجزائرية، والوقوفِ ضد الدعوات المغرضة، المستغلة فكرة المذهبية في تشجيع الانقسامات والتحزبات والتمايزات ليظل أمر إيقاعها في برك الطائفية المقيتة سهلا على الجهاتِ المفسدة داخلية كانت أو خارجية.
- لكل عالم أو مصلح اجتماعي أو مثقف نظرات في إشكالية الخلاف وكيفية التعامل معه، خاصة المتعلق منه بالفكر العقدي الإسلامي، فمن ثم وجب على الباحث الأكاديمي تسليط الأضواء عليها واستخراج أهم الرؤى والاقتراحات للخلوص إلى مجموعة أفكار رشيدة تسهم في تضييق هوة الاختلاف وتسعى إلى استرداد مفهوم الأمة وصناعته من جديد على قواعد مذهبية متعايشة وتوجهات فكرية متراحمة.

اختار الباحث شخصية الشيخ بيوض محل دراسة موضوع تدبير الاختلاف في الفكر العقائدي الإسلامي للعوامل الآتية:

- كونه شخصيةً بارزةً على صعيد الوطن الجزائري، إذ لم تمنعه الحواجز من التواصلِ مع شتى أطياف المجتمع الجزائري شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.
- لأنه عضو جمعية العلماء المسلمين، مما تجعل منه –في غالب الظن– رجلاً محتكا بإخوانه من علماء الجزائر، يعملُ في فَرِيقٍ علمِيّ، ومدركًا لأهميةِ الوحدة المجتمعية في ظل راية الإسلام ووحدة الوطن.
- لأجل ما استشكلته في شخصه تحديدا؛ فإذا كان الشيخ بيوضُ أسس منظومته الإصلاحية على أصل الدين وجوهره وهو العقيدةُ الإسلامية –كما سبق في المقدمة–، وإلى جانب ذلك كان فردا وطنيا بامتياز داعيا إلى الوحدة ولم الشمل

ومحاربة الفرقة والعصبية بجميعِ تمظهراتها، فَكَيْفَ تعامل مع عقبة الخلاف العقدي في الإسلام وما هي نظرتُهُ في معالجتِهِ وهو يسعى إلى جمع المسلمين عامة والمجتمع الجزائري خاصة؟

أولا: بيان المصطلح المركب "تدبير الاختلاف العقدي":

1- مصطلح التدبير:

جاء في لسان العرب: "التَّدْبِيرُ فِي الأَمر أَن تَنْظُرَ إِلى ما تَؤُول إِليهِ عَاقِبَتُهُ"[9]، وَيعرَّفُ أيضا: "تقويمُ الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته"[10]، وعند الجرجاني: "استعمال الرأي بفعلٍ شاق"[11]، ومصدرٌ لِـ دَبَّرَ، ويجمع على تدابير، والمعاني المعاصرة للمصطلح: الاحتياط والاستعداد فيقال: اتخذ التدابير اللازمة، والتصرف والتقرير فيقال: "المرء في التفكير والله في التدبير"، ومجموع التقنيات والوسائل والأفكار المساهمة في إدارةِ الشيء وتنظيمه وتيسيرِهِ فيقال: فن التدبير المنزلي مثلا[12].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن التدبيرَ مصطلحٌ دالٌّ على حسن التعامل مع الشيءِ وإحكامِ تنظيمِه وإتقانِ إدارَتِهِ بهدفِ صلاحِ عاقبتِهِ، ولتفادي مآلاته السيئة الممكنة، وعندما تتراكمُ تجارب وخبرات وفنيات في تدبير ظاهرةٍ أو قضيةٍ يحكمها ارتباطٌ معنوي يطلق عليه "فن تدبير كذا وكذا".

2- مصطلح الاختلاف العقدي:

ما تباينت عليه المدارسُ الإسلامية في أَمْرِ عقيدةِ الإسلامِ سواءً في الأصولِ أو الفروعِ، وذلك بسبب الاختلافِ في المصادِرِ والمناهجِ الاستدلاليةِ والتفاوت في المدارك العقلية، مما أنتج لنا لكل فرقةٍ عددا محصوراً من الأصولِ العقديَّةِ[13]، كانت ركيزتها في دعوةِ الغيرِ وفارقاً رئيسيا للتمايزِ عن الآخرِ، علما أنها كانت متفقة على الأصلِ الأعلى والركن الأصيل وهُوَ التوحيد. وفي حقب زمنية من تاريخ الإسلام أدت بعضُ الاختلافات العقدية بِبَعْضِ الفرق الإسلامية إلى خطر عظيم هدَّدَ وحدة الأمةِ واستقرارها، فاستباحت الدماء والأعراض وتعالت كل فرقة على أختها بالمراشقة بسهام التكفير والتبديع والتضليل[14].

3- صياغة معنى تدبير الخلاف العقدي:

انطلاقا من مفهوم التدبيرِ من حيث كونه فَنًّا ومجموع آليات ترسم خطته وتقرر معالمه نستطيع أن نقول: إن تدبير الخلاف العقدي هو جملة الأسس الشرعية والقواعد المنهجية والضوابط العلمية والأخلاقيات العامة والآليات العملية التي تنظمُ الخلافَ العَقَدي بين المُسْلِمِينَ وتديرُهُ، لغرض تحقيق انسجام عقدي مبني على الاختيارِ والاقتناعِ بين أبناء المدارس الإسلامية، وصدِّ أية محاولةٍ تريدُ زعزعة وحدةِ الأمةِ انطلاقا من الدرسِ العقدي.

وبمثل هذا المفهوم المتقدم للتَّدبير الإجمالي انتهجَهُ الباحث حمو النقاري من خلال أعمال الأستاذ طه عبد الرحمن، ليبرز المفاهيم والآليات المعتمدة في فهم الاختلاف وطرق استيعابه وترشيده لما ينفعُ الأمة، ولو أَنَّ مجال الاختلاف عندهُ واسعٌ فهو يشمل العقدي والفلسفي والمعرفي[15].

ثانيا: منهجية تدبير الشيخ بيوض للاختلاف العقدي في الإسلام

في هذا الركن من البحث نبرز منهجية الشيخ بيوض في تعامله مع الخلاف العقدي الحاصل بين المسلمين، والتي حاولنا استخراجها من خلال جهده الفكري في تفسير القرآن الكريم، وقد رأينا أن تكون موزعةً على النقاط التالية، لقصد إيضاحها وتيسير تناولها وفهمها للقارئ: **الضوابط العلمية، أخلاقيات البحث، الآليات العملية.**

1- الضوابط العلمية

إن عملية تدبير الاختلاف العقدي تتطلبُ وعيا شاملاً بالتراثِ العقدي للأمةِ الإسلامية وإلماما بحيثيات الاختلاف وأسبابه العلمية، وضميراً حَيًّا يميلُ إلى التوازن والاعتدال في المواقف، وميولا أكثر إلى إنصاف الآخرين وتقصي الأدلة والحقائق، ومهمة كهذه بخطورتها وآمالها النبيلة تستوجبُ جملةً من الضوابط العلمية لتقرب العامل فيها إلى الأهداف المتوخاة وتضبط مسارهُ مخافة الوصول إلى نتائج عكسية.

أ- تدبير الاختلاف العقدي لا يعني إلغاءَهُ

لا يرى الشيخ بيوضُ إلزاما في انتفاء الاختلاف العقدي من الساحة الفكرية، لأن ذلك ضرب من الخيال، والأخوةُ الإيمانية لا تعني أبداً التوافق المطلق وإلغاء الفوارق

والخصوصيات، فالحقُّ المُعْتَقَدُ في أي مدرسةٍ لن يصير بعد عشية وضحاها فرعًا أو في قائمة الإلغاءِ، ولذا فقد تختلف المدارسُ العقديَّةُ في بعض المسائل الأصولية والفرعيات ولكنها في الأخير يجمعها لواء التوحيد والإسلام ولن تخرج واحدة الأخرى من دائرة الإسلام، ويظهرُ موقفُ الشيخُ بيوض بجلاء في هذه النقطة بالتحديد عندما قال: "فلا تفاوض أو مهاودة أو تنازل في أصول الدين الثابتة، ولا تقبل فيها أنصاف الحلول، فليس الدين مالاً أو تجارة أو مخاصمة دُنْيَوِيَّة حَتَّى يقع فيها مفاوضة ومصالحة بين طرفين. ولا يُقبل في الدين قول القائل: لماذا تتمسك بقولك؟، إِنَّهُ كلام الله هو الذي أراده وقاله ولم أقله أنا"[16].

ولعل من أهم ما اختلفت فيه الإباضية والمعتزلة مع غيرهم في العقيدةِ مسألة خلود العصاة المصرين على كبائرهم في النَّارِ، فتجدُ الشيخ بيوض ثابتا عليها ناصرا معتقده غير منسلخ عنه رغم أنه ينسب لطائفة رواد النهضة الإصلاحية في الجزائر والتصحيح الفكري ويتبين ذلك من خلال تفسيره آية الجن ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: 23] بقوله: "فتمسكوا بعقيدة الخلود واعتقدوها فهي التي تنفعكم وتدفعكم إلى عمل الخير، وإلى ترك الشر وتدفعكم إلى التوبة"[17].

ب- جوازُ الاختلافِ العقدي فيما لم يثبت بالدليل القطعي اليقيني

سؤالُ القطعية واليقينية والحق في باب الاعتقاد من الأهمية بمكانٍ، ذلك لأن له علاقةً وطيدةً بالموقف من المخالف، فما إن اعتبرت مسألة عقدية ما في ركن الحق والقطع، استلزم منه تصنيفُ المخالف فيها في خانة الباطل، ولخطورةِ هذا الأمر على رابطة المسلمين وجامعتهم، أولى الشيخ بيوض عناية به، وبين الضابط العلمي الذي وجب مراعاته تحقيقا لمقصد رأب الصدع ولم الشمل.

ويتضح لنا رأيه عند وقوفه ببعض المسائل العقدية المشهورة في كتب علم الكلام؛ مثل:

- **خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام**: "فالقول بخلق حوَّاء من ضلع آدم يمكن حكايته والقول به، وقد يصل إلى درجة الظنِّ الغالب، ولكن لا يصل درجة اليقين

فيعتقده المرء كخَلْقِ آدم من تُراب، فهذا نصٌّ قطعيٌّ، من أنكره فقد كفر، وَأَمَّا خلق حوَّاء من ضلع آدم فغير مقطوع به، ... هذا ما يجب أن نقوله حَتَّى لا يعتمد أحد على بعض الروايات . وإن اشتهرت . ويعتقدها حَتَّى يُنكر على من خالفها أو قال بغيرها، والخطر كلُّ الخطر إذا وصل إلى حدِّ التكفير والتفسيق والتضليل!"[18].

- **تحديدُ جنة آدم عليه السلام:** " كُلُّ هذه أمور غيبيَّة، لا يُدرك الإنسان فيها وجه الحقِّ، أو يَعتقد فيها شيئًا فيقول: هذا هو الحقُّ، وغيره هو الباطل؛ لأَنَّ في كُلِّ قول من الأقوال إشكالات عديدة"[19].

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الاحتمالية والظنية تطرق مسائل كثيرة ومنها التي ذكرت، فمن ذلك وجب على دارس العقيدة "طالبا أو أستاذا أو مؤلفا" مراعاة هذا الضابط العلمي، وترتيب القضايا على حسب درجة دليلها، وتمحيص معياري: الحق والباطل، ولا يكون ذلك على حسب الأوهام والانتصار لقول المذهب، ويؤكد على هذا الطرح حجة الإسلام الإمام الغزالي وهو ممتعض من الذي يرى أن الحق يدور في فلك المذهب؛ بقوله: "فإن زعم أن حد الكفر ما يخالف مذهب الأشعري، أو مذهب المعتزلي أو مذهب الحنبلي أو غيرهم، فاعلم أنه غر بليد، قد قيده التقليد، فهو أعمى من العميان"[20].

ت- تحرير نوع الخلاف "لفظي أو معنوي"

يعرفُ علم أصول الفقه الخلاف اللفظي بالذي "ما كان ظاهرهُ الخلاف وليس في الحقيقة كذلك"[21]، فتكون عبارته مختلفة في المبنى والألفاظ ولكنها متفقة في المعنى المراد والحكم[22]، والخلاف المعنوي ما حاصله اختلاف المعنى والمرامي بحيث لو اطلع كل فريق على المعنى المتبنى عند الآخر لم يقل به وترتب على الخلاف أثر[23].

ينبه الشيخ بيوض المتناقشين للمسائل العقدية إلى وضعيةٍ قد يسقطون فيها وكثيرا ما تسهمُ في توسيع الهوة بين المتحاورين وينجر عنها نتائج سلبية تتنافى مع الحوار الهادف البَنَّاءِ والنقد الموضوعي؛ ألا وهي الاسترسال في النقد ومدافعة الرأي الآخر واستحضار ترسانة من الردود والحال أنهم في حالة توافق في الفكرة، وينجلي هذا

الأمر في سياق مناقشته لمسألة خلق القرآن الكريم: "وإنه في الحقيقة لو عاد المسلمون بعضهم إلى بعض لوجدوا الخلاف لفظيا، فالقائل بأن القرآن مخلوق لا ينكر الكلام الذاتي، والقائل بالكلام الذاتي لا يزعم أن هذه الألفاظ قديمة"[24]. والعلامةُ الألوسيُّ قد لاحظ هذا الملحظ وأرجع الخلاف في المسألة إلى النوع اللفظيّ وقال: "إن دل على المخلوقية فلا يدل على أكثر من مخلوقية الكلام اللفظي ولا نزاع فيها"[25].

ث- عدم تكفير المخالف المتأول

المخالف المتأول هو المستمسك برأيه المبني على الأدلة والنصوص الشرعية، والمخالف لما يراهُ الآخرون، سواء كان ذلك الخلافُ في الأصولِ العقدية أو الفروع أو في العمليات، وحكمهُ عند الجمهورِ أنه معذورٌ، يسلمُ من الكُفْرِ المخرج من الملة[26].

والشيخ بيوض في بحثه العقدي لم يعارض الجمهور في حكم المخالف المتأول وسعى إلى التماس العذر له، واعتبر أن هذا المسلك من أسباب تقوية لحمة المسلمين، وأن الرميَ بالمروق والبدعة والكفرِ والضلال خروج عن سكةِ الإسلام الصحيحِ، ويتمثل هذا في موقفه من الذين يثبتون الصفات لكن بلا كيف ولا تمثيل ولا تشبيه فيقول عنهم: "من يقول: «الاستواء معقول، والكيف مجهول»، فنحن لا نضلِّلهم ولا نتَّهمهم أبدا بِأَنَّهُم مشبِّهة، فهذا ظلم"[27]، وأما الذين يتأولون الصفات فنهاهم عن اعتقاد الحق المطلق ورمي مخالفيهم بالباطل[28]، لأن نفي الظاهر أمر قطعي وتعيين المراد أمر ظني[29].

ج- لازمُ المذهب ليس بمذهب

ترجح لدى جمهور الأمة قديما وحديثا أن اللوازم من الأقوال والأفعال غير معتبرةٍ إلا إذا أقرَّ بها صاحبُهَا واعتقدها، والخطبُ أعظمُ إذا كانت تلك اللوزام تمس جوهر العقيدة ولبها، ولذا حرص العلماءُ الذائدون عن وحدة الأمةِ وتماسكها على تقرير عدم الأخذ باللوازم وأنها ابتداء غير معمول بها[30].

والشيخ بيوض كان ممن جرى على هذا المنوال ولقن هذا الضابط العلمي لمريديه، مبتغيا من وراء ذلك إيقاف التحامل على الفرق الإسلامية وتقويل العلماء ما لم يقولوهُ أو يعتقدوه حقا، فقال: "ومثل هذه المسائل –يقصد المتعلقة بالعقيدة– هي من اختلاف وجهات النَّظر التي لا تُوجِب شِقاقًا في الأُمَّة، ولا إلْزام بعضهم لبعض؛ لأَنَّ لازِم المذهب ليس بمذهب"[31].

إن المتطلع على كتب علم الكلام القديمة يجد بعضها مبنية على مناقشة الآخر بالافتراض بصيغة: "فإن قالوا... قلنا"، واستخراج لوازم مذهبه في المسألة بصيغة: "ويلزمهم..."[32]، والإشكال المنهجي في طريقة المحاورة هذه أن يحمَّل الطرفَ الآخر مستلزمات قوله وهي غير مقررة عنده، وقد يصل الأمر إلى حد التفسيق والتبديع وأخطر من ذلك إلى التكفير المخرج من الملة إن كانت تلك اللوازم ترتب في مصف القطعيةِ والوضوحِ.

ح- التفسيرُ الموضوعي لآيات العقائد

قضايا العقيدة الإسلامية وحقائقها كغيرها من قضايا التشريع والقصص والسنن الإلهية نجدها منثورةً في أرجاء القرآن الكريم، فالحقيقةُ الواحدةُ لا تتضح صورتها ولا تتجمع جزئياتها إلا بحصر جميع الآيات المتعلقة بها وترتيبها وتصنيفها وتحليلها، وفي المرحلة الثانية تتم صياغة الموضوع بكل جوانبه التفصيلية[33]، والمنهجية هذهِ قرآنية بالدرجة الأولى، قال تعالى حاكيا عن أولئك الذين يجتثون بعض الآيات ويذرون أخرى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ (91) فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (92) عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 91 – 93]، وعلى العكس من ذلك فإن اقتطف الباحث آية أو آيتين واقتصر عليها ولم يستوف حقها من البحث وإيجاد النظائر والقواسم من الآيات الأخريات لم يقترب إلى مراد اللهِ تعالى، وستنتج بالضرورة اختلافات في المفاهيم لأنها جاءت من طرق مختلفة اكتفت بآيات معينة.

ومن الأمثلة التطبيقية العقدية لهذهِ المنهجية التفسيرية بحثه عن الموتتين والحياتين في قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: 11]، ولتحديدهما ربطها بآية البقرة ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ

تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28]، فاستخلص أن الموتة الأولى هو العدم السابق للحياة، والحياة الأولى: الحياة الدنيوية، والموتة الثانية: موتة الأجل المعروفة، والحياة الثانية: حياة الآخرة بعد البعث، وقد تعجب من ذهول بعض المفسرين عن الآية الواضحة فصاروا يتمحلون أنواعا من الموت والحياة[34].

كانت هذه الطريقة القرآنية في فهم النصوص وخاصة العقدية منها منهجا للشيخ بيوض؛ والقارئ لتفسيرهِ يجدها كثيرة الاستعمال ظاهرةً فيه، ويرى أنه إذا أحسن توظيفها فستقضي على الكثير من الخلافات، وما سبب تعدد الآراء وكثرتها في توجيه آية واحدةٍ إلا هو ناجم عن النظرة التجزيئية الأحادية[35].

2- أخلاقيات البحث

قصدنا بأخلاقيات البحث في تدبير الاختلاف العقدي تلك القيم الشخصية المرافقة للنشاط العلمي البحثي، بحيث إذا تقمصها الباحث مالت به إلى طريق الموضوعية وعدم الانحياز والانفتاح على الآخر.

أ- الاجتهادُ في فهم رأي المخالف واستيعابه

أكد الشيخ بيوض في المهمات البحثية والنقاش العلمي على ضرورة التريث والتمهل والتأني وعدم العجلة في الردود، وإلغاء حتمية الرد على كل من خالفني من الأذهان، فأول ما ينبغي عمله بعد تلقي الرأي الآخر التوقفُ والتجردُ من الذاتية والمذهب، ثم إلغاء جميع الاعتبارات والخلفيات والأفكار السابقة، وبعد ذلك محاولة فهم الرأي وسياقاته وحججه، وإن استلزم الموقف بيان ضعف في الأدلة أو نقضها قمنا بذلك بأساليب حكيمة وتقدير للآخر دون تسفيه أو تحقير[36]. ولنا في إزاحة الشيخ بيوض لبعض الأوهام المنسوبة للمعتزلة في مَسْأَلَةِ الوجوب على الله تعالى أحسن مثال على استيعاب الرأي الآخر وفهمهِ بسياقاته وخلفياته الفكرية، وقد نَوَّهَ بِقَوْلِهِ: "وأمثال هذا كثير في باب الجدال بين أرباب المذاهب، في الأشياء التي ما كان ينبغي أن تكون فيها مناقشة، إذ كلٌ واحد ينتقي للآخر جزئيَّات وشعيرات، وهذا مِمَّا ينبغي أن يُزال لأَنَّهُ لا جدوى له ولا فائدة"[37].

ب- الاجتهادُ العقدي وَنَبْذُ الجمود

إن حركية الفكر والتدافع العلمي لمن أهم أسباب رفع أشكال الجمود والتعصب وتخفيف حدة الخلاف المذهبي، فإذا ساد في مذهب الركودُ العلمي وعدمُ إنتاج المعرفة وتعطلُ عملية النقد والتصحيح والتداول آل ذلك المذهبُ إلى كومة أفكار مقدسة في عيونِ أتباعهِ لا يمسها التغييرُ والتمحيصُ لا من قريب ولا من بعيد، فبالنقدِ تعرفُ صحة المعلومة ومصداقيتها، وبه تتقوى الفكرةُ وتتأسس، وبه تتقارب الآراء، وبالرأي المقابل يتعرف على الآخر، والشيخ بيوض ممن تركزت فيهِ قيمة التجديد والإبداع وتصحيح المألوفِ السائد، فنقد شيئا مما كان معروفا ومتداولا في المذهب الإباضي، في جانب فروع العقيدةِ، التي تطالها عملية النقدِ والاجتهاد، دون أصول الدين الثابتة مدى العصور والأمصار.

ومن بينِ القضايا التي اجتهد فيها وخالف فيها قول المذهب مسألة الصحابة فرأى أن الأسلم والأحوط هو وجوب الوقوف وعدم الخوض فيما شجر بينهم، وقد استند في ذلك على جملة من الأدلة والحجج، وخشية التطويل وتضخيم البحث فليرجع إلى تفاصيلها في كتابه[38]، ومن مراجعاته العلمية انتقادُهُ لفكرة حصر عدد الأنبياء والرسل في عدد معين المستندة على أدلة ظنيةٍ، وقد علل ذلك بقوله: "أمَّا أن نؤمن بأنَّ هناك ثلاثة عشر وثلاثمائة رسول، ومائة وأربعة وعشرين ألف نبيء، فهذا ما لا نعتقده. من يدري لعلَّ نبيئا أو رسولا يزيد أو ينقص عن هذا العدد؟ إنَّمَا الذي يجب علينا، أن نؤمن بأنبياء الله ورسله دون أن نحدِّد عددهم حَتَّى لا نزيد فيهم من ليس منهم، أو ننقص من هو منهم"[39]، ولم يحمله التمذهب على نقد أعلامه، فقد نقد الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش في طريقة القطب في الاستدلال بالإلهام إذ قال في تيسير التفسير: "سينزل عيسى إن شاء الله على ما ألهمت وروعت بعد أربعين عاما من تاريخ 1325 للهجرة"[40]، وعقب الشيخ بيوض على قوله: "ولو كان الأمر كما قال الشيخ لكان عيسى نزل سنة 1365هـ، وها نحن سنة 1393هـ، أي بعد 28 سنة من ذلك التاريخ، ولم نعلم بأن عيسى بن مريم نزل، إلا أن يكون في جزيرة غير معروفة"[41].

عمليةُ النقد عملية صعبةٌ تستلزمُ الجرأة الحكيمة والإقناع القوي، لا تَتَقَبَّلها المجتمعاتُ إلا إذا تمكنت من خلع رداءِ المكابرة والتعنت والتقديس، لأن الهدفَ من البحثِ العلمي طلبُ الحقِّ وتمحيصُ الآراء والتمييزُ بين ضعيفها وقويها، فمن جاء مخلصا إلى ميدان المحاورة مجردا عن كل شيء تعاونَ مَعَهُ إنسانٌ مثله في أخلاقيات البحث، ومن جاء متعنتا بخلفياتٍ مسبقةٍ مبتلى بالعناد والخصام سُدَّ البابُ في وجهِهِ ولا كرامة[42].

3- الآليات العملية

قصدنا بالآليات العملية الحلول الإجرائية الميدانية، المنتهجة في إدارة الخلاف العقدي وتخفيف حدته في الأمة الإسلامية، ففي هذا المبحث نعرض ما اتخذه الشيخ بيوض حلاً للتقليل من أعراض الاختلاف ورأب صدع الأمة:

أ- تجنب إقحام العامة في الأفكار التخصصية الدقيقة

يرى الشيخ بيوضُ أن المسائل العلمية المتخصصة العقدية المتولدة في رحم الفلسفة والمنطق والعلوم الأخرى، المثارة في القرون الماضيةِ مجالها محصورٌ بين العلماءِ المهتمين بها، لا يجبُ إغراقُ العامةِ في هذه التفاصيل التي لا تمت لهم بصلة، وهذا لتفادي تعرُّضِهِمْ للشك والإنكارِ للمسلمات والأصول البينة وهم لا يملكون ملكات البحث وأدواته[43]، والأولى في نظرهِ أن ترسخ فيهم بشتى المناهج أصول الإيمان وفقه العبادات والقيم الإسلامية وأن يُوَجَّهُوا إلى الالتفاف حول القضايا المصيرية المعاصرة، سواء المتعلقة بالمجتمع لدفع عجلة التغيير والإصلاح أو الدينية التي لها مساس بالأصول الإسلامية لتأمينهم من الوقوع فيها كموجة الإلحاد الشيوعية في عصره، وقد أجاب سائلا في جزئية عقدية بقوله: "فجوابنا عن سؤالك هذا هو "الله أعلم" ... والاشتغالُ بغير هذا من المهمات الدينية والدنيوية أولى وأحرى، لأن البحث فيما سألت عنه لا يأتي بنتيجة مطلقا مهما طال وامتد، فلا يعدو أن يكون تضييعا للعمر فيما لا فائدة فيه"[44]. ويرجع الشيخ بيوض العداوات والنزاعات والردود العنيفة الحاصلة بين العلماء إلى أنصاف الطلبة نقلة الكلام، الذين أقحموا في ما ليس لهم

به علم، فيضيفون للمسألة جوانب أخرى ربما تؤول إلى الكفر أو تقويل الآخر ما لم يقلهُ، ولذا يرى منعهم وحجرهم أفيد بالنسبة لهم وأنفع لوحدة المجتمع والوطن[45].

ب- المصاهرة الفكرية:

لم يكتف الشيخ بيوض بالخطابات الداعيةِ للأخوة الإيمانية ورفع الخلاف المستشري في الأمة، بل مارس مقولاته وأفكاره في الميدان الدعوي وأظهر صدق نداءاته الجماهرية، حيثُ نتلمسُ ذلك من خلال ما قررهُ من التلاقح الفكري والتبادل المعرفي، فقد شرح فتح الباري على صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني في مسجده لعامة الناس، ودام تدريسه أربعة عشر عاما[46]. والهدفُ الأمثلُ من تدريسه في بيئة إباضية تسويق الآخر وعرض أفكارهِ عن كثب وقرب من طرف عالم متمكن، واستخلاصُ الجوانبِ المشتركة الكثيرة بين طوائف الأمة، "فقدم بذلك الدليل العملي حين تجاوز بعض الذين يقفون عند حدود الكتب المذهبية لا يتعدونها"[47].

ولا نحسب مثل هذا العمل الخالد سيلقى رواجًا وقبولاً وترحيبا لأول وهلة، فقد لاقى الشيخ إبراهيم بيوض في شق طريقه الإصلاحي هذا –شرح فتح الباري– معارضة شديدة إلى حد اتهامه بالمروق من الدين"[48]، وإنما على المخلصين المضحين اليوم من كل مذهب تجاوز الصعوبات واستحداث الفرص والإمكانات لتحقيق التواصل المذهبي وتجسيدِ آليات التفاهم والتبادل والحوار الحضاري.

ت- الانتقالُ من التدارس العقدي إلى ممارسة العقيدةِ

من غير المعقول أن يقبع الدارس للعقيدة مع إشكالاته ومجادلاته وتأليفاته وردوده وهو غائب غيابا كليا أو جزئيا عن واقعه المحيط به وتحديات مجتمعه ووطنه والعالم الإسلامي، ذلك لأن المسلم الفعال القرآني يتردد دوما بين ثنائية الفكر والعمل والتنظير والتطبيق وبالمصطلح القرآني الإيمان والعمل الصالح، وقد تتخصص طائفةٌ في مجال الفكري ورد الشبهات، لكنَّ ذلك لا يكفي بل يجبُ أن تكون لدارس العقيدة تجربة ميدانية يختبر فيها معارفه وإيمانه وإسلامه، ويقترب من إشكالات الناس وظروفهم الصعبة لحلها، وهذا كفيل بإعداده فردا واقعيا واعيا بتحديات عصرهِ لا عالما برجوازيا ينظر من البرج العاجي، غيرَ مدرك لأبسط إشكالية تحيط بهِ. كان

الشيخ بيوض ممن يتضايق بمن حصر شغله في التبحر العلمي والدراسة ومطالعة الكتب والتثقيف وعزل نفسه عن ميدان الممارسة والتغيير اجتماعيا واقتصاديا وسياسا، ويرى وجوب هذا المطلب في حياته دينيا ويأثم بتركِهِ[49].

أَثَّرَ قرارُ الشيخ بيوض المتمثل في عزمه الشديد على الحركية في الحياة على طبيعة التدريس العقدي فاكتفى في تفريعات العقيدة والتفاصيل الغيبية بما يدفع إلى الحركة والعمل، لأنه يرى أن مما أفقد فاعلية العقيدة الغوص في العقليات والغيبيات والمباحث التي لا طائل منها ولا ترسخ الإيمان في القلوب[50]. ولعل أهم مبادرة عملية للشيخ بيوض تبرزُ فعاليته الميدانية نضاله المستميت في قضية فصل الصحراء عن الجنوب إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر.

خاتمة

بعد بيان منهجية الشيخ بيوض منهجيته في التعامل مع الاختلاف العقدي، فيما يلي النتائج التي توصلنا إليها:

- ✓ استطاع الشيخ بيوض أن يتواكب مع الخلاف العقدي ويفهمه ويعالج أسبابه ويقترح له الحلول العملية لتفادي مآلاته السلبية، ويعدُّ مجهودهُ لبنة هامة في مشاريع استرداد وحدة الأمة، وحماية أسسها وثوابتها.
- ✓ رؤية الشيخ بيوض للاختلاف العقدي لم تكن من زاوية القضاء عليه وحسمه وإزالته كليا، أو من الاتجاه الوحدوي الذي يريد القضاء على المتغيرات والفوارق الموجودة في الأمة، بل كان يسعى إلى إرساء الدعائم والأسس الثابتة للإسلام، وأما المتغيرات والمواضع التي يسوغ فيها الاجتهاد فيرى فيها إمكانية الاختلاف، وفي الأخير هي وحدة لكنها في إطار متنوع.
- ✓ تتسم منهجية الشيخ بيوض بالواقعية، حيث لم يعالج الاختلاف العقدي بالخطابات الدعوية والتنظير فحسب، بل كانت عملية إلى أبعد الحدود، وقريبة إلى التطبيق والتجسيد.

- ظاهرة تشنج علاقات المسلمين وتوترها بسبب الاختلافات العقدية –في القديم أو في العصر الحالي– أمرٌ يتطلب علاجه والنظر فيه مليا في نظر الشيخ بيوض، لأنه يفك روابط الأخوة الإيمانية الثابتة بنص القرآن.
- مِن العلماء –القدامى والمعاصرون– مَن اعتنى بجانب الاختلاف –العقدي وغيره– وطرائق التعامل معه تحديدا، فعلى الدارسين والباحثين إجراء حفريات في تأليفاتهم للخلوص إلى مناهجهم وأنظارهم، وهذا لغرض الاستفادة القصوى واستجماع أكبر عدد من الآليات الممكنة في تدبير الاختلاف بين علماء الأمة الإسلامية ومفكريها وطلابها.

الهوامش:

1 هو إبراهيم بن عمر بيوض ولد 21 أفريل 1899م بالقرارة –غرداية، الجزائر– ت:1981، وشيوخه: الحاج إبراهيم الإبريكي، أبو العلا عبد الله بن إبراهيم، والحاج عمر بن يحي، وفي1939م انتخب رئيسا لمجلس العزابة. أنشأ في سنة 1925م معهد الحياة كمنارة علمية ثقافية يهتم بالعربية والعلوم المعاصرة، ختم تفسير القرآن الكريم 1980م وأقيم لهُ مهرجان مشهود حضرهُ جم غفير من السلطات الإدارية والحزبية وحشد كبير من علماء الجزائر. شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين 1931م وأسندت إليه الأمانة المالية، وفي1937 أسس جمعية الحياة رائدة النهضة العلمية الإصلاحية بالجنوب الجزائري، له مشاركات فعالة في الصحافة الوطنية والسياسة، وله نضال طويل في قضية فصل الصحراء عن الشمال إبان الاستعمار الفرنسي، وترجمته لا تسع هذه الأسطر القليلة وللاستزادة يُنظر: محمد صالح ناصر، الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض مصلحا وزعيما، مكتبة الريام، الجزائر، دت، دط، ص51–55 وباقي الكتاب.

2 محمد علي دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر، دار البعث، ط1، 1980م، ج4، ص169.

3 إبراهيم بن عمر بيوض، في رحاب القرآن، جمعية التراث، القرارة –غرداية–، دط، ج5، ص 162.

4 محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة، المرجع السابق، ج3، ص26.

5 انظر: أحمد حسن الزيات، أمة التوحيد تتوحد، مجلة الأزهر، عدد1، 1963م، ص2.

6 في رحاب القرآن، ج3، ص158، 159.

7 اعتبرت الاختلاف والخلاف لهما معنى واحد، لاعتمادي على ما ذهب إليه الراغب الأصفهاني: "والاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعمّ من الضّدّ، لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين" انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار العلم الدار الشامية، دمشق، دت، دط، 1412هـ، ص294، وعليه –أي: ترادف اللفظتين– جرى طه جابر العلواني في كتابه أدب الاختلاف في الإسلام إذ يقول فيه: "وعلى هذا يمكن القول بأن الخلاف والاختلاف يراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف" انظر: طه جابر العلواني، أدب الاختلاف في الإسلام، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1405هـ، ص24.

8 محمد سعيد رمضان البوطي، وهذه مشكلاتنا، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2010م، ط1، ص265.

9 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دت، ط3، 1414هـ، ج4، ص273.

10 العسكري، معجم الفروق اللغوية، مؤسسة النشر الإسلامي، دت، ط1، 1412هـ، ص121.

11 الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دت، ط1، 1983م، ص 54.

12 أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، دت، ط1، 2008م، ج1، ص720.

13 أصول الإيمان –التوحيد ووحدة الأمة–، مصطفى وينتن وبابا عمي محمد، مؤسسة كتابك، الجزائر، دت، ط1، 2016م، ص29.

14 محمد الغزالي، عقيدة المسلم، دار النهضة، مصر، دت، ط1، ص10، 11.

15 انظر: حمو النقاري، منطق تدبير الخلاف من خلال أعمال طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، دت، ط1، 2014م، ص119.

16 في رحاب القرآن، ج7، ص96.

17 في رحاب القرآن، ج26، ص124.

18 في رحاب القرآن، ج15، ص221.

19 في رحاب القرآن، ج15، ص226.

20 أبو حامد الغزالي، فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، دن، ط1، 1993م، ص19.

21 الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، بيروت، دت، ط2، 1395هـ، ج4، ص214.

22 عبد الكريم بن علي النملة، الخلاف اللفظي عند الأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، دت، ط2، 1999م، ج1، ص17.

23 علي جمعة، المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، دت، ط1، 1996م، ص19.

24 في رحاب القرآن، ج17، ص423.

25 الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، دن، دط، 1415هـ، ج13، ص64.

26 ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دن، ط1، 1986م، ج5، ص239. انظر: نور الدين السالمي، بهجة الأنوار، مطابع النهضة، سلطنة عمان، دت، ط2، 1991م، ص113.

27 في رحاب القرآن، ج12، ص33.

28 في رحاب القرآن، ج12، ص37.

29 تاج الدين السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عالم الكتب، 1999م، ط1، دت، ج3، ص451.

30 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، دت، ط3، 2005م، ج20، ص217. وينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، ط1، 2000م، ج23، ص146.

31 في رحاب القرآن، ج17، ص423.

32 انظر مثلا: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، دت، ط2، 1991م، ج5، ص189.

33 مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق سوريا، ط3، 2000م، ص16. وانظر: في رحاب القرآن، ج15، ص442.

34 في رحاب القرآن، ج16، ص40، 41.

35 في رحاب القرآن، ج13، ص70.

36 في رحاب القرآن، ج12، ص36.

37 في رحاب القرآن، ج17، ص210.

38 إبراهيم بيوض، فضل الصحابة والرضا عنهم، دروس للإمام الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، إعداد وتحقيق: بهون بن يوسف بن بهون حميد أوجانة، إشراف الدكتور باباعمي محمد بن موسى، معهد الحياة القرارة غرداية –الجزائر–، قسم التخصص شريعة، سنة ثالثة، جوان 1996م.

39 في رحاب القرآن، ج2، ص280.

40 امحمد بن يوسف اطفيش، تيسير التفسير، دن، المطبعة العربية، غرداية، 2002م، ج13، ص115.

41 في رحاب القرآن، ج17، ص579.

42 في رحاب القرآن، ج4، ص578.

43 في رحاب القرآن، ج11، ص516 / ج17، ص423.

44 إبراهيم بن عمر بيوض، الفتاوى، دن، ط1، 1998م، ج1، ص70.

45 في رحاب القرآن، ج12، ص 590، 591.

46 محمد بن قاسم ناصر بوحجام، منهج الشيخ بيوض في الإصلاح والدعوة، جمعية التراث، القرارة –غرداية–، 2008م، ط1، ص87.

47 محمد بن قاسم ناصر بوحجام، الشيخ إبراهيم بيوض المصلح المربي، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط1، 2004م، ص74.

48 محمد صالح ناصر، الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض مصلحا وزعيما، المرجع السابق، ص20.

49 نور الدين سوكحال، الشيخ إبراهيم بيوض ومنهجه في الإصلاح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم الإعلام، 1995م، ص190.

50 نور الدين سوكحال، المرجع نفسه، ص69.